وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل /كلية الادارة والاقتصاد

قسم / علوم مالية ومصرفية

# دور الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

مشروع بحث مقدم إلى رئاسة قسم علوم مالية ومصرفية
كلية الادارة والاقتصاد كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس
في العلوم المالية والمصرفية
من قبل الطالبتين :

ضحى كريم يوسف

ضحى علي غانم

بإشراف الدكتور

محمد مدلول علي

1444هـ بابل 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم

درجات والله بما تعملون خبير

صدق الله العلي القدير

# الاهداء

الحمد لله الذي اروع بني ادم في تركيبة عقليه فأعطاه بذاك القدرة

على جعل وسيلة الدفاع غايه للنجاح

في قوله تعالى

وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا

على ضوء هذه الاية الكريمة وهذي ثمرة عملي الى ابي الغالي

حفظه الله تعالى والى من كانت سندي في السراء والضراء الى من

اجتهد وحرست على نشاتي وتربيتي الى من غمرتني حبها وعطفها

وحنانها الى من يعجز اللسان على الثناء عليها والقلم عن وصفها

وفضلها الا التي الجنه تحت اقدامها امي الحبيبه الى من شاركوني

رغد الحياه وابتسامه اليوم وامل الغد اخوتي واخواتي

# الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وهب التوفيق والسداد ومنحنا الثبات واعاننا على

اتمام هذا العمل والشكر والتقدير ايضا الى كل من حثنا وغرس

فينا الامل والارادة الى كل من الاستاذ الدكتور محمد مدلول

علي وجميع الاساتذة الى جميع من ساعدنا من قريب او بعيد

# ملخص البحث


ان الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمه والتحرير الماليه وما ترتبط بها من التكامل الاسواق وحريه تحرك رؤوس الاموال جعل قضيه الاستقرار المالي تنفق على راس القائمه اهتمامات الدوله واصبح موضوع الرقابه الداخليه تحتل اهميه كبيره فمن خلال التجارب المتعلقه بتطبيق انا رقابه الداخليه على البنوك التجاريه لكون الرقابه على البنوك التجاريه هي في الواقع نوع من الحمايه والامان لحسن سير تنظيم الخاص بالمهنه المصرفيه وكذلك حمايه الاموال المودعين وضمان الرقابه والمحكومه ودقيقه على البنوك التجاريه ان الرقبه التجاريه الشركه وقاعده تنظيميه مصرفيه من اجل قيام بدورها العام على حسن وجه وفق قوانين والانظمه المصرفيه المعمول بها لابد من وضع نظام رقابه محكوم وصارم يهدف الى تحقيق من سلامه تدقيق اموالها وتصرفها وصحه عملياتها ودقتها وتسجيلها وقيودها

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | 1 |
| أهمية البحث | 2 |
| مشكلة البحث | 2 |
| اهداف البحث | 2 |
| فرضية البحث | 2 |
| منهجية البحث | 3 |
| هيكلية البحث | 3 |
| المبحث الاول | 4 |
| الاطار المفاهيمي | 4 |
| اولا الرقابة الداخلية | 4 |
| ثانيا تعريف الرقابة | 4 |
| ثالثا اهمية الرقابة | 5 |
| رابعا اهداف الرقابة الداخلية | 6 |
| المبحث الثاني | 8 |
| الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية | 8 |
| اولا البنوك التجارية النشأة والمفهوم | 8 |
| ثانيا مفهوم البنوك التجارية | 9 |
| ثالثا اهداف البنوك التجارية | 10 |
| رابعا اهمية البنوك التجارية | 11 |
| المبحث الثالث | 13 |

| | |
|---|---|
| دور الرقابة في البنوك التجارية | 13 |
| اولا دور الرقابة الداخلية على البنوك التجارية | 13 |
| ثانيا العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية | 17 |
| الاستنتاجات | 19 |
| التوصيات | 20 |
| المصادر | 21 |
| المراجع | 21 |

# المقدمة

لقد اداه تطور الى زياده اهميه المنظمه البنكيه بما تلعب من دورا في التحرك المختلف للنشاطات الانتاجيه والتجاريه عن طريق البنوك والمؤسسات الماليه على

تعداد انظمتها ومهامها كونها ترفع عجله التنميه الاقتصاديه وتعد العنصر الفعال على تقديم اي نظام اقتصادي او تاخير فالعولمه الاقتصاديه تعرض على الدول السير والاندماج في تياراتها لكن ذلك ليس بالامر الهين اذيه تطلب توجيه الاقتصاد قوي من الناحيه الماليه والسياسيه المصرفيه المدعومه في المؤسسات الماليه وقادره على منحى الثقه لعملائها ذات ذات ركائز متينه من اجل المواجهه التحديات المفروضه التي يشهدها العالم حيث اصبحت البنوك في العصر الحالي تواجه التحديات الغير مسبوقه وغير متوقعه يتطلب تجاوزها واداء قوي وفعال والرقابه في جميع مجالات نشاطها وهذا ما رفع العديد من الدول عبر العالم الى تحرر والاصلاح قطاعاتها المصرفيه بالتركيز على المستويات المؤسسات

الرأسمالية والموارد البشريه والتكنولوجيه ان موضوع الرقابه الماليه يعتبر في مقدمه المواضيع التي يركز علم الاداره الماليه للدوله اهتمامات كبيره عليها وذلك نتيجه الاتساع نشاط الدول من من النواحي السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه وزياده اعبائها ونفقاتها وزياده وزياده أهائلا ونتائجها ايضا لزياده الاهتمام الشعوب حكوما ومحكومين على اختلاف مبادئهم

## 1- اهميه البحث

نظرا لما عرفته البنوك من التغيرات والتطورات الكبيره في تقييم مختلف المخاطر لما تعاني منها البنوك من نقص التكاليف في التعامل مع هذا الاخطار وعدم وجود طريقه محدده عمليات الاختيار لضمانات ياتي هذا البحث لسببين ما هي الطرئق واليات وكيفيات الواجب اتباعها للرقابه والوقايه من مختلف العمليات او غير مشروعه التي قد تمس مؤسسات الماليه والبنوك التجاريه

## 2-مشكله البحث

تعاني مشكله البحث من الضعف التي تعاني منها المؤسسات الاقتصاديه في هذا المجال بشكل عام والمؤسسات الماليه بشكل خاص في المسار العمل المصرفي وتستمد السياسات الماليه اهميتها من ادواتها فالرقاب ولها دورا هام في توجيه المسار النشاط الاقتصادي

## 3-اهداف البحث

يمكن ذكرى اهداف الاساسيه للبحث فيما يلي

أ,, محاوله المام بعض المصطلحات المتداخله ،الرقابه ،الرقابه الداخليه، الرقابه على البنوك التجاريه ،كادوات الضبط الاساسي في عمليه الرقابه في البنوك التجاريه

ب،،محاوله معرفه اهداف نظام الرقابه واساليبها

ج،،امكانيه توضيح معالم ومحددات النظام الرقابه في البنوك وتحقيق الاستقرار المعاملات والمؤسسات المصرفية

## 4-فرضيه البحث

الرقابه في السنوات الاخيره بصفه خاصه قاصره على اداء دورها المالي الذي يتمثل في كونها مجرد اداه لتحقيق من مدى سلامه التصرفات الماليه التي تقوم بها

المؤسسات الماليه بل تتعدى ذلك الى تداخل الاجهزه الحكوميه المختلفه للتاكد من مدى شرعيه هذه التصرفات ومدى مطابقتها وقوانين واللوائح المنظمه لها لتكشف عن اي مخالفات ماليه

## 5-منهجيه البحث

اعتمدفي البحث على مختلف المناهج المستقله في البحوث والدراسات الاقتصاديه والماليه ذلك كلما دعت الضرور البحث الى ذلك فتجد المناهج الوصفيه عند التعرض المفاهمه وخاصه تلك المتعلقه بالرقابه والمناهج التحليلي لتعرض تحليل المختلف ابعاد الموضوع والوصول الى نتائج المتؤخاة من البحث

## 6-هيكليه البحث

حيث قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثه مباحث تقسيمها مقدمه وتعاقبها وخاتمه جاء المبحث تمهيدا بعنوان الاطار مفاهيم البنوك التجاريه تمهيدا موضوعنا ففي المبحث الاول يكون الرقابه الداخليه والمبحث الثاني يكون البنوك التجاريه والمبحث الثالث يكون دورا الرقابه الداخليه على البنوك التجاريه

## المبحث الاول

## الايطار المفاهيمي

### اولا: الرقابة الداخلية

كما هو معروف ان الاداره الشركات تعتبر بمثابه وكيل عن اصحاب المصالحةوفيها خاصيه المساهمون وان الاداره تقوم بتصميم وتشغيل الانظمه الفعاله للرقابه الداخليه لضمان اعداد وقوائم خاليه من الاخطاء والتحريفات الجوهريه في سبيل الوفاء الاداره بهذه المسؤوليات الاداريه والوكاليه فانه يجب ان تضع وتنفذ اليات فعال للرقابه الداخليه مثل الموازنات التخطيطيه السياسات الاداريه محاسبه المسؤولية والتكاليف المعيار ومراجعه الداخليه حيث يعبر النظام الرقابه الداخليه في اي شركه بمثابه خط الدفاع الاول الذي يحمي مصالح المساهمين خاصه وكافه الاطراف وذات الصله بالشركه حيث ان النظام الرقابه الداخليه هو نظام الذي يوفر الحمايه للعمليات الانتاج المعلومات الماليه التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثماريه والائتمانية السليمه ولا شك ان زياده الحالات الافلاس في السنوات الاخيره والفشل المالي وحدوث فضيحه الشركه Enronللطاقه في عام 2001 في الولايات المتحده الامريكيه ادت الى الاهتمام بالانظمه الرقابه الداخليه في الشركات خاصه تلك شركات التي تتداول اوراقها في بورصه الاوراق الماليه

### ثانيا: تعريف الرقابة.

هي وظيفه من وظائف الاداره تهدف الى قياس تصحيح اداء المرؤوسين بغرض التاكد من الاهداف المؤسسه والخطط الموضوعه لبلوغها قد تم تحقيقها. اي هي

الاشراف والمراجعة سلطه اعلى التعريف على كيفيه مسيره العمل داخل المشروع والتاكد من ان الموارد تستخدم وفقا ما هو مخصص لها فالرقبه هي عمليه متابعه دائما ومستمره تقوم بها الجهات الرقابية تتولى هذة الرقابة والاجهزة الفنية تابعة الى الادارة

العليا للبنك وتشمل الرقابه الداخليه الهيكل التنظيمي للبنك وجميع الاجراءات والمقاييس المتابعه للتاكد من صحه الحسابات لما هو مدون في الدفاتر والسجلات وحمايه الاصول البنوك من السرقه او التلف او الضياع ورفع الكلفه الانتاجيه للعاملين ونتاجيهم على تماسك بالسياسات الاداريه المرسومه او الموضوعات هذه الجهات المخصصه اعمالها بوسائل عده منها الجرد الفعلي المفاجئ زيارات الدوريه التفتيش التدقيق المحاسبي

## ثالثا:اهمية الرقابة الداخلية

هناك العديد من التطورات التي حدثت في اهميه الرقابه الداخليه نتيجه العديد من الاسباب لعل من اهم التطورات الكبيره في حجم المشروعات الاقتصاديه والعمليات المصرفيه وانفصال الملكيه عن الاداره وزياده الاهتمام بالرقابه الداخليه لضمان تحقيق الاستقلال الموارد الاقتصاديه المتاحه

بدا الاهتمام في اول مره بواضحه قواعد التي التي يتضمن سلامه تنفيذ العمليات فيما يلي فصل الاختصاصات داخل المشروع تقسم العمل بين الموظفين بحيث ينفذ كل منهم جزء من العمليه للامر الذي يحقق الرقابه التلقائيه وجود نظام محاسبي سليم تضمن القواعد الكفيلة بمراقبه الاعمال بعد تسجيلها في الدفاتر لتحقيق الرقابه الداخليه بالمشروع

---

1–سميه احمد ميلي دور النظام الرقابه الداخلي مجله المحاسبه التدقيق المالي المجله الثانيه عدد 12 جزر 2020 صفحه 17

2–فضيله ابو طره دراسه تقييم الفعاليه النظام الرقابه الداخليه في البنوك جامعه محمد بوضياف الجزائر 2006، 2007 صفحه 4

3–خالد امين عبد الله التدقيق والرقابه في البنوك دار وائل للنشر والتوزيع الطبعه السابعه الاردن 2012 صفحه 13

## رابعا: اهداف الرقابه الداخليه

1_كبر حجم المنشات عدد عملياتها جعل من الصعوبه بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في اداره المشروعات فادى الى الاعتماد على الوسائل في تصميم الانظمه الرقابه الداخليه مثل الكشوفات التحليليه والموازنات وتقسيم العمل وغيره.

2_ الاضطرار الاداره الى التفاوض السلطات والمسؤوليات الى بعض الاداره الفرعيه بالمشروع حيث حيث يفاوض مجلس الاداره الاعمال الادارات المختلفه ومن اجل اخلا المسؤوليه امام المساهمين ويقوم مجلس الاداره بتحقيق الرقابه الداخليه التي يؤدي الى االاطمنان مجلس الاداره على سلامه العمل بالشركةومن هنا جاء الاهتمام بالانظمه الرقابه الداخليه بوضع الوسائل والاجراءات التي تكلف من مجلس الاداره وتحقيق الرقابه

3_ حاجه المشروع الى حمايه وصيانه الاموال الفعليه للاداره وتوفير بنظام الرقابه الداخلي السليم حتى تخلي نفسه من مسؤوليه المتزايد عليها منع الاخطاء و الغش

4_ حاجه الجهات الحكوميه وغيرها الى البيانات الدقيقه فاذا ما طلبت هذه البيانات التي تستخدمها في التخطيط والرقابه الحكوميه عليها تحضيرها بسرعه ودقه

5_ تطور الاجراءات المراجعه فلقد تحولت عمليات المراجعه من الكامل التفاصيل الى اختيارات اعتمد على اسلوب العينه الاحصائيه وذلك الاسلوب الذي تعتمد في التقارير حجم وكميه الاختبارات على درجه المتانه النظام الرقابه الداخلي في المشروع المعنى وكل هذه العوامل ادت الى اهتمام بالانظمه الرقابه الداخليه وتطورها مفهوما واسلوب واجراءات

6_ تركيز معظم المؤسسات الماليه على الاهداف التزكيةاو تعظيم ثروه الملاك وهو الهدف الذي يسعى مديره هذه المؤسسات الى تحقيقها فيقع على اداره هذه المؤسسات على المدخرات باقل تكلفه ممكنه واستخدام الاموال سوى في حاله القروض او الاستثمار بطريقه تحقيق اعلى عائد ممكن او تدنية تكلفه المواد وتعظيم

وتعظيم اعاده استخدامه وان كان هناك داخل بين العاد والتكلفه لتحقيق هذه الاهداف لابد من الاهتمام بالعديد من المجالات اتخاذ وقرارات مثل واداره الاصول والخصوم واداره راس المال والرقابه على المصارف والسياسات التسويقيه

## هناك اهداف رقابه داخليه ايضا ولاشكال مختلفه فيمايلي

1_مدى اعتماد والثقه في سلامه المعلومات

نظام المعلومات يوفر البيانات في اتخاذ القرارات والتغير النظام الرقابه الداخليه كما تستخدم ايضا في الوفاء باي متطلبات خارجيه

2_الامتثال للقواعد والاجراءات

الاداره مسؤوله عن انشاء تصميم نظام الرقابه الداخليه للتاكد من ان التنفيذ الانشطه مطابقه متفقه مع القواعد والسياسات والاجراءات

3_حمايه الاصول

يجب ان يوفر النظام الرقابه الداخليه وسائل حمايه الاساسيه للاصول من فقدان نتائج عن السرقه او حريق او اخطاء او اهمال

4_الكفاءه والاقتصاد استخدام الموارد

وضع المعايير لقياس اداء الانشطه ومدى فعاليتها واقتصادياتها وكفاءه استخدام الموارد من طرف الاداره المنشاه

5_تحقيق وانجاز الاهداف الموضوعة العمليات والبرنامج

تشير لفضة الانشطه التي يتم تنفيذها لانتاج سلع او تقديم خدمات خاصه مثل التسويق والمبيعات والمشتريات وغيرها .....بينما تشير لفظه البرامج الى الانشطه ذات الاهداف الخاصه مثل منتج جديد او زياد رأس مال

---

1-خالد امين عبد الله علم التدقيق الحسابات الناحيه النظريه دار الوائل للطباعه والنشر عمان الاردن طبعه الاولى 2000 صفحه 166

2- محمد سمير احمد المراجع السابقه صفحه 26- 27

# المبحث الثاني

## الاطار المفاهيمي للبنوك التجاريه

### اولا: البنوك التجاريه النشأه والمفهوم

لقد تنوعت اعمال بنوك التجاريه وزاد الاقبال عليها جراء الفوائد والخدمات التي تقدمها فتعتبر البنوك التجاريه من اكثر المصارف التقليديه انتشارا واكثرها خدمه للجمهور قدموها التاريخ حيث تشكل البنوك التجاريه غالبيه المؤسسات الماليه التي تنشط في اطار الاسواق الماليه فتأتي من حيث اهميتها في المرتبه الثانيه بعد البنوك المركزيه والبنك التجاري هو مؤسسات ماليه تقوم بدور الوسط بين المقرضين والمودعين

ان الشكل الاول للبنوك التجاريه هو هو الصرف او الصيرفي الذي يتعامل بيع وشراء

العملات الاجنبيه ومبادلتها بالعملات الوطنيه حيث كان سابقا التعامل يكون بالنقود المعدنيه الذي يتطلب التاكد من وزنها ومن عيارها (درجه نقائها ) ثم نشاه البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيارف الذي كانوا يقبلون الودائع(المعادن الثمينه ) مقابل ايصالات وشهادات. ايداع مبلغ الوديعه مقابل ذلك يحصلون على عموله وهكذا تطورت الممارسات الماليه من مراقب الى بيت الصيرفه ثم الى البنك وهكذا

### ثانيا: مفهوم البنوك التجاريه

العديد من المفاهيم للبنوك التجاريه نذكر منها البنوك التجاريه: هي عباره عن مؤسسات ماليه تقوم بجمع المدخرات وانشاء والائتمان الودائع وتمويل المشاريع او انشائها والبحث عن الوداع

---

1–محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام مؤسسات الماليه البورصه والبنوك التجاريه دار الجامعه الاسكندريه صفحه 2014

ونقصد ببنوك التجاريه ايضا: التجاريه التي تقوم بقبول الوداع تدفع عند طلب الاجل المحدده تداول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمة بما يحقق أهداف خطه التمويل ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عمليات التنميه الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذالك المساهمه في إنشاء المشروعات وما يلزم من عمليات مصرفيه وتجاريه وفقآ للاوضاع التي يراها البنك المركزي وتعرف ايضآ بأنها: تلك المؤسسات التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض) فتحصل على اموال الزبائن فتفتح لهم ودائع وتتعهد في تسديد مبالغه عند الطلب او الاجل كما تقدم القروض لهم

تعرف ايضآ البنوك التجاريه بأنها:. هو مؤسسه ماليه تهدف إلى التأثير على خلق الا ئتمان وتوزيعه بما يحقق أهداف السياسيه النقدية للدوله كما يساهم في التنميه الاقتصاديه من خلال زياده المدخرات وتوجهها نحو الانتاج . ودعم الصناعات بما تحتاج إليه من راسمال ؟

## ثالثا: اهداف البنوك التجاريه

تتميز البنوك التجاريه عن غيرها من مؤسسات الاخرى بعده اهداف واسس ومن هذه الاهداف واسس التي تأخذ بعين الاعتبار عندها قرار تشغيل اموال هي السيوله والامان وتعود اهميه دراسه هذه الاهداف والاسس الى علاقتها بسياسه عمل البنوك التجاريه المتمثله في الاستثمار وتنميه مصادر الاموال ومن اهم الاهداف والاسس

---

1-خباب عبد الله الاقتصاد المصرفي مؤسسه الجامعه مساله الجزائر 2008 صفحه 88

2-مجيد ضياء الاقتصاد النقدي مؤسسات النقديه للبنوك التجاريه البنك المركزي مؤسسه شباب جامعه الاسكندريه 1998 صفحه 73

3- شاكر القزديني المرجع السابق

4- عبد الفقار حنفي تنظيم اداره البنوك المكتب العربي الحديث 2000 ص25-5- محمد سمير احمد : الجوده الشامله وتحقيق الرقابه في البنوك التجاريه دار المسيره للنشر والتوزيع عمان الاردن الطبعه الاولى 2009 ص 110الفرع الرابع

## 1- الربحيه

انا من الاهداف والاسس للبنوك التجاريه وتحقيق عائد ملائم لملاك البنك فعلى البنوك فعلى البنوك الاستثماريه توظيف الاموال التي تتوفر لديه بأفضل شكل ممكن وان يخفف النفقات ان الايرادات الاجماليه للبنوك التجاريه تتولد بشكل رئيسي من نتائج عمليات منح الائتمان والاستثمارات بالاضافه الى الارباح الراس مال التى من الممكن ان يحققها البنك التجاري اما النفقات فتتمثل في النفقات الثابته المتمثله في الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع

## 2- السيوله

يجب على البنوك التجاريه ان تحتفظ بجزء من امولها بدرجه السيوله كافيه لمواجهه اي سحوبات من قبل اصحاب الوداع والسيوله هي القدره البنك التجاري على تحويل الاصول شبه النقديه الى نقد باقصر وقت ممكن لمواجهه السحوبات المفاجئه ما قبل عملاء.

## 3-الامان

يتسم رأس مال البنك بصغر حجمه فان نسبه راس المال البنك لا يتجاوز 15% من الاصول فان البنك لا يتصور اي خساره تزيد عن راس المال وتصل الى الودائع والتي هي بالاساس من الموارد الاساسيه التي يعتمد عليها البنك للاستثمار فان اي خساره تطال اموال المودعين سوف تؤدي الى اعلان افلاس البنك فعلى البنك ان يقدم ائتمان العميل الذي يكون لديه خساره وتكون سمعه العميل جيده لضمان سداد المبلغ وفوائده

---

1-الحسني فلاح حسن والدوري رمزير عبد الرحمن (2008) اداره البنوك (مدخل الكمي واستراتيجي معاصر ) ص 4 دار وائل للنشر والتوزيع والطباعه جلده سامر بطرس (2008) النقود والبنوك ص1 عمان دار البدايه

2-diad,ali ldaid haron, mohamed and ahmad ,shofinan (2011) commereial bank and historical developnent ,journal of applieed sciences research 7(7) 1024

## رابعا :اهمية البنوك التجارية

تظهر اهميه البنوك التجاريه من خلال الدور الذي تقوم به جميع الاموال وضخها في الاستثمارات المختلفه التي تساهم في تطوير مختلف لقطاعات الاقتصاديه وتبرز اهميه البنوك التجاريه من خلال النقاط التاليه.

1- ما يقرب ثلث الأصول الماليه موجوده لدى البنوك التجاريه من مجموع جميع الأصول الماليه الموجوده لدى المؤسسات الماليه .

2- تعد البنوك التجاريه الوسيله الرئسيه للدفع .

3- قدره البنوك على توليد الأموال من خلال الاحتياطات الناتجه عن ايداعات العملاء .

4-لا تستطيع البنوك المركزيه تمرير السياسه النقديه الا من خلال البنوك التجاريه.

5- لدى البنك القدره على تقديم الخدمات الماليه بشكل افضل من باقي المؤسسات الماليه كما يستطيع على تلبيه الاحتياطيات والتوفيروالدفع ز الشركات والحكومه .

اهميه البنوك التجاريه في التنميه الاقتصاديه

تعد البنوك التجاريه من اهم المؤسسات التي لها تاثير في التنميه الاقتصاديه لأي الدوله لما تقوم به من مجموعه من الوظائف وتقديم العديد من الخدمات للشركه والافراد.

**تظهر اهميه البنوك التجاريه في التنميه الاقتصاديه من خلال الاتي.**

1- ان البنوك التجاريه في التنميه الاقتصاديه من خلال منح الائتمان بعد ان يقتنع البنك من القرووالانظمهض الذي يقدمه له من قبل العميل بحيث يكون الهدف من القروض تحقيق مصلحه.

2- من خلال حصول البنوك التجاريه في الشراكه وتأسيس شركات مختلفه الانشطه ضمن القوانين .

3-يلعب البنك التجاري دور المستشار المالي للعملاء عند نيتهم انشاء مشاريع كعمل دراسات الجدوى الاقتصاديه.

4- تشجيع التجاريه الداخليه والخارجيه من خلال القروض وفتح.

5- تلعب البنوك التجاريه دورا مهما في تنميه الاسواق والمؤسسات كما ساهم في تحقيق مشاكل البطاله ومن خلال خلق فرص عمل

# المبحث الثالث

# دور الرقابة في البنوك التجارية

## اولا :دورالرقابة الداخلية على البنوك التجاريه

جزء اساسي لا يتجزا من العمليه الاداريه تهدف الى اكتشاف مواطنه ضعيف واخطاء المرتكبه من طرف البنوك واتخاذ الاجراءات التصحيحيه في الشكل قرارات التصحيحيه الفوريه وبالتالي فان الرقابه ليست وظيفه مستقله او منفصله عن الوظائف الاداريه الاخرى انما عملهم ملازما لاداء كلي منه ان الرقابه على البنوك التجاريه ليس الهدف منها البحث عن اخطاء بغرض التسلط العقوبه فهذا مفهوم سلبي لها بل ان هذه الرقابه هي جزء من العمل الاداري كما تهدف الى التاكد من الصحه الاداء العملي عن طريق البنوك التجاريه او تقويم التصحيح في حاله الانحراف وهذا هو مفهوم الايجابي لها تعمل هذه الرقابه على الوضع المعايير وتحديد الاهداف والخطط والسياسات التي تستخدم كمرشد للاداء من قبل البنوك التجاريه ان الرقابه على البنوك التجاريه تشمل اكتشاف وتحليل المشاكل قبل المرحله التنفيذ والحد من التفاقم وحدوثها والقيام بعمليات التصحيحيه اللازمه كما تشمل هذه الرقابه ايضا مراحل التنفيذ من بدايتها الى نهايتها ومرحله ما بعد التنفيذ من خلال تصحيح الاخطاء المرتكبه ووضع القواعد التنظيم الكفيلة التي تهدف على عدم تكرارها مثل هذه الاخطاء مستقبلا ومنها:

1-يساهم دور نظام الرقابه الداخليه في البنوك التجاريه في تحسين الاداء بصوره فعاله من خلال التصحيح الانحرافات في الاداء المحاسبي وتفعيل الوعي الرقابي لدى العاملين

2- يوفر النظام الرقابه الداخليه المطبق بالبنوك التجاريه ضمانا كفيلا لزياده الكفاءه التشغيليه واللازمه بالضوابط المحاسبيه والمصرفيه

3-تتميز الرقابه على البنوك التجاريه بخاصيه المرونه بحيث تتلائم مع اي تغيير يطرأ على سير العمل بالمؤسسات البنكيه والقدر على مواجهه ما يستجد من الظروف الغير متوقعه والانحرافات التي قد تحصل في المستقبل

4-تهدف الرقابه علاء البنوك التجاريه الى التاكد من السلامه الوضع المالي لهذه الاخيره او ذلك من خلال التحقيق من كفاءه الماليه وضمان السيوله اللازمه ومدى قدره هذه البنوك على الوفاء بالتزاماتها والمحافظه على اموال المودعين والمودعه لديه

5-تتصف هذه الرقابه بالموضوعيه فهي لا تهدف الى رضاء رغبات او دوافع الشخصيه او الخضوع المحددات واعتبارات الذاتيه بل تعتمد على المعايير واسس الموضوعه والواقعيه بحيث تطلق من الواقع لامور والتوجه الحقيقي بالصوره مباشره من خلال السعي الى المعرفه مدى تحقيق الاهداف الموضوعه والكشف ان الاخطاء المرتكبه فالرقابه على البنوك ليست غايه في الحد ذاتها بل هي وسيله لتحقيق غايه تمثل في كشف عن الانحرافات ومحاوله تصحيحها

6-التاكد من شرعيه وسلامه العمليات التي تقوم بها البنوك التجاريه من ناحيه قانونيه وتنظيميه او التحقق من انها وفقا القانون والتنظيمات المفروضه عليها وانها تحترم وتلتزم بتطبيق القوانين المتعلقه بحسن السلوك المهنيه والمصرفيه وان وضعيتها الماليه كافيه من خلال مداه اوفرها على النسب الملائمه والسيوله الماليه المناسبه

7-تهدف الرقابه على البنوك التجاريه اساسا الى الحمايه المصالح العامه وذلك من خلال حمايه الدائنين المودعين لدى البنوك لا سيما الذين اودعوا اموالهم لديها على

اساس الثقه والائتمان حتى في حاله وجود جاز ضمان الوداع فتضمن حمايه الجهاز البنكي والمالي لصالح العام من التلاعب والاستغلال والاختلاف والفوضى وتيسير وضمان الاستقرار

هل تتميز ثلاثه انواع من الرقابه الداخليه وهي الرقابه الاداريه، الرقابه المحاسبيه ،الضبط الداخلي.

## 1: الرقابه الاداريه ودورها في تحسين عمل البنوك التجاريه

1- تعريف رقابه الاداريه: وهي تشتمل على الخطه التنظيميه والاجراءات والتسجيلات المرتبطه بعمليه اتخاذ القرار .-١-

2- عناصر الرقابه الاداريه.

الرقابه الاداريه مجموعه من العناصر يمكن ايجازها فيما يلي.

- تحديد الاهداف العامه الرئيسيه وكذلك الاهداف الفرعيه على مستوى الادارات والاقسام التي تساعد في تحقيق الاهداف العامه الرئيسيه مع وضع توصيف دقيق يمثل هذه الاهداف حتى يسهل تحقيقها.(٢)

- وضع نظام الرقابه الخطه التنظيميه لضمان تحقيقها وما جاء بها من الاجراءات وخطوات التاليه تحقيق الاهداف الموضعيه.

- وضع نظام لتقدير عناصر النشاط على اختلاف انواعها بشكل دوري في بدايه كل سنه ماليه لتكون هذه التقديرات الاساسيه في عقد المقارنات وتحديد الاحترافات السلبيه

---

1-توفيق جميل الاداره الاعمال دار الجامعه الاسكندريه 2000 صفحه 419

2-شاكي عبد القادر المرجع السابق صفحه 147

3- شاكي عبد القادر المرجع السابق صفحه 149

-دور الرقابة المحاسبية فى البنوك التجاريه

. وضع نظام خاص لعمليات اتخاذ القرارات --يضمن سلامه اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح وما يهدف الى تحقيق مع الاهداف وما يصل إليه من نتائج وعمل اساس ان قرار اداره لا يتخذ الا لابناء اعلى اساس ومعايير معينه وبعد دراسه وافيه تبرز ضروره اتخاذ مثل هذه القرار

## 2: دور الرقابه المحاسبيه في البنوك التجاريه

1- الرقابه المحاسبيه: هي تشمل على الخطه التنظيميه والاجراءات والسجلات المتعلقه بحمايه اصول المنشا وامكانيه الاعتماد على سجلات الماليه ومن ثم فهي مصممه للتأكد من ان العمليات قدمت وفقآ تصريح محدد من الاداره وان القواعد الماليه اعدت وفقا للقواعد المتعارفه عليها. وان هناك وسائل محدده لحمايه الاصول-٢-

2- عناصر الرقابه المحاسبيه. للرقابه المحاسبيه مجموعه من العناصر التي تقوم عليها اهمها.

- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعه النشاط
- وضع وتصميم نظام مستند متكامل وملام للعمليات.
- وضع نظام سليم لجرد الاصول والممتلكات المتعارف وفقا للقواعد المحاسبيه المتعارف عليها.

---

1- محمد سمير احمد المرجع السابق ص .18

2- كمال الدهراوي مصطفى محمد السرايا ودراسات متقدمه في المحاسبه والمراجعه المكتبه والجامعه الحديثه الاسكندريه, مصدر 2006ص .233

3-كمال الدهراوي مصطفى ومحمد السرايا المرجع السابق

4- محمد سمير احمد المراجع السابقه ص19

5- كمال الدهراوي مصطفى ومحمد السرايا المراجع السابقه ص 19

## 3: الضبط الداخلي في البنوك التجاريه.

+عتبر الضبط الداخلي اجراء يهدف لأ تمام وتنفيذ العمليات والقيود المتعلقه به بطريقه تلقائيه مستمر.

1- تعريف الضبط الداخلي: يشمل الضبط الداخلي الخطه التنظيميه وجميع الوسائل التنسيق والاجراءات الصادقه الى حمايه اصول البنك من الاختلاس والضياء او سوء الاستعمال ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق الاهداف على تقسيم العمل مع المراقبه الذاتيه حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعه موظف اخر يشركه بتنفيذ العمليه.-١-

2- تصميم نظام الضبط الداخلي.

- تقسم العمل بين الموظفين الى مجموعه مستقله مجموعه لها سلطه التصريح بالعمليات ومجموعه تحتفظ بالاصول المختلفه ومجموعه ثالثه تتولى عمليات اثبات العمليات بالسجلات والدفاتر.

- تنسيق العمل بين الاقسام المختلفه وانسياب اعمالها في سهوله ويسر

- تبسيط اجراءات العمل والتنسيق تسلسل العمليات بما يحقق سرعه ودقه انجازها.

- توفير صفحات ومؤهلات معينه في الموظفين لتاديه الاعمال الخاصه بهم على اكمل وجه.

## ثانيا:العوامل التي ساعدت على تطور الرقابه الداخليه

1-كبر حجم المنشات وتردد عملياتها جعل من الصعوبه بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في اداره المشروعات فدل الاعتماد على وسائل هي في صمم النظام الرقابه الداخليه مثل الكشوفات التحليليه والموازنات وتقسيم العمل وغيرها

2-اضطرت الاداره الى التفاوض السلطات والمسؤوليات الى بعض الادارات الفرعيه بالمشروع حيث يفوض مجلس الاداره الاعمال الادارات المختلفه من اجل اخلاء مسؤوليته امام المساهمين ويقوم مجلس الاداره بتحقيق الرقابه الداخليه التي تؤدي الى اطمئنان مجلس الاداره على سلامه العمل بالشركه

3-الحاجه الاداره الى بيانات دوريه عن اوجه مختلفه للنشاط من اجل اتخاذ او قرارات المناسبه لتصحيح الانحرافات ورسم السياسات ومن هنا لابد من وجود نظام الرقابه سليم ومتين تطمئن الاداره على صحه تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات

4-حاجه المشروع الى الحمايه والصيانه الامواله فعل الاداره توفير نظام الرقابه الداخليه سليم حتى تقلي نفسه من مسؤوليه المترتبه عليها من منع الاخطاء والغش وتقليل الاحتمال ارتكابها

---

1-خالد امين عبد الله علم التدقيق الحسابات الناحيه النظريه دار الوائل الطباعه والنشر عمان اداره الاردن طباعه الاولى 2000 صفحه 166

2-خالد امين عبد الله والتدقيق والرقابه في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع الاردن 1998ص 163

3-صلاح الدين حسن السبسي المراجع السابقه ص223

# الاستنتاجات والتوصيات

## اولا: الاستنتاجات

تناولت هذه الدراسة دور الرقابة الداخلية فى رفع كفاءة الأداء بالبنوك التجارية بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية العاملة فى ولاية الخرطوم. تتلخص مشكلة الدراسة فى أن زيادة مشاكل تعثر البنوك وتطور وسائل الخدمات المصرفية زاد من العبء الموكل إلى أنظمة الرقابة الداخلية ودورها فى رفع كفاءة أداء البنوك التجارية. هدفت الدراسة إلى تحديد مدى الإعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية فى البنوك التجارية وأثر فعاليتها فى إدارة الموارد المتاحة بالبنوك التجارية ومعرفة المشاكل ونقاط الضعف التى تحد من كفاءتها. تمثلت فروض الدراسة فى الآتى

1_هناك علاقة إيجابية بين كفاءة أداء البنوك التجارية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بها.

2_.ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدى إلى زيادة المخاطر التى تتعرض لها البنوك التجارية.

3_الإعتماد على التقنية الإلكترونية فى عمل البنوك التجارية يؤدى إلى ضعف كفاءة الرقابة الداخلية مما يؤثر على الأداء. إستخدم الباحث المنهج الإستنباطى والمنهج الإستقرائى،وقد تمثلت مصادر جمع البيانات الأولية فى المقابلات والإستبيان بينما تمثلت المصادر الثانوية فى الكتب والمراجع والدوريات. من أهم النتائج التى توصلت لها الدراسة

1_ يساهم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في تحسين الأداء بصورة فاعلة من خلال تصحيح الانحرافات في الأداء المحاسبي وتفعيل الوعي الرقابي لدى العاملين.

2_ يوفر نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنوك التجارية ضماناً كافياً لزيادة الكفاءة التشغيلية والالتزام بالضوابط المحاسبية والمصرفية.

3_من مزايا تطبيق تقنية المعلومات بالنسبة للرقابة الداخلية فى البنوك التجارية زيادة الدقة وتحسين إمكانية الفصل بين المهام.

4_ يتوقف مدى كفاءة عمل المراجعة الداخلية في ظل التطبيق الإلكتروني بالبنوك التجارية على توافر الخبرة والإلمام بالتعامل الإلكتروني. – د – أما أهم التوصيات فيمكن إيجازها فى:

1_ تقييم ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بصورة دورية لضمان مواكبة التطورات في العمل المصرفي.

2_ الاهتمام بتأهيل المراجعين الداخليين في البنوك التجارية واستخدام برامج المراجعة الإلكترونية. كما حوت الدراسة مقترحات لدراسات مستقبلية

## ثانيا:التوصيات

1–واحدة مسؤولة عن الرقابة على النظام المصرفي، يتعين وجود إطار عمل موثوق مفصح عنه، وذلك لتجنب ظهور فجوات في الأعمال التشريعية والرقابية.

2_إن الهدف الأساسي للرقابة المصرفية هو تعزيز أمن وسلامة المصارف والنظام المصرفي. وإذا أسندت للسلطة الرقابية المصرفية مسؤوليات أوسع، فهي تابعة للهدف

الأساسي ولا تتعارض معه.

3_تقدم القوانين والأنظمة إطار عمل تستطيع السلطة الرقابية بواسطته وضع معايير الاحترازية دنيا وفرضها على المصارف والمجموعات المصرفية. وللسلطة الرقابية صلاحية زيادة المتطلبات الاحترازية على المصارف والمجموعات المصرفية

4_ تحدث القوانين والأنظمة والمعايير الاحترازية حسب الضرورة لضمان استمرار فعاليتها وملاءمتها لما يستجد على القطاع المصرفي والممارسات التنظيمية. وتخضع

# قائمه المصادر

1-القانون 90.10 المؤرخ في 14 ابريل عام 1990 المتعلق بالنقد والقروض الجديده الرسميه عدد 16 الصادره في ابريل العام 1990
الامر 10-04المؤرخ في 26 اب 2010 المتعلق بالنقد والقروض الجريده الرسميه الحدد 50

2-نظام 11-08المؤرخه في 28 نوفمبر 2011 المتعلقه بالرقابه الداخليه على البنوك المؤسسات الماليه جريده الرسميه عدد 47 الصادره في 29 اب 2012
نظام 92-05 الصادره 22 مارس 1992 المتعلقه بشروط التي يجب ان تتوفر في مؤسستين ممثلي البنوك والمؤسسات الماليه

3-اسماعيل محمد هاشم مذكره في النقود والبنوك دار النهضه العربيه للنشر والتوزيع عام 1976
4-خالد امين عبد الله التدقيق والرقابه في البنوك دار الوائل للنشر وتوزيع الاردن عام 1998

5-خبابه عبد الله الاقتصاد المصرفي مؤسسة شباب الجامعة المسله الجزائريه 20

6- صلاح الدين حسن السيسي الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال كتاب الحديثه والقاهره مصر طبعه الاولى 2011
7-كمان الدهراوي مصطفى محمد السيد السرايا دراسات متقدمه في محاسبه والمراجعه المكتبه الجامعه الحديثه الاسكندريه مصر 2006
7-محمد الصيرفي اداره المصارف دار الوفاء لدينا الطباعه والنشر الاسكندريه مصر الطبعه الاولى 2007

8-عبد الفتاح صحن واخرون المراجعه التشغيليه والرقابه الداخليه دار الجامعيه الاسكندريه مصر 2008
9-شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك الديون المطبوعات الجامعيه الجزائر الطبعه الرابعه 2008
10-عبد الغفار الحنفي اداره البنوك المكتب العربي الحديث 2000
11-ضياء مجيد الاقتصاد النقدي مؤسسات النقديه والبنوك التجاريه البنوك المركزيه مؤسسه شباب الجامعه الاسكندريه 1998
12-محمد سمير احمد الجوده الشامله تحقيق الرقابه في البنوك التجاريه دار المسيره للنشر والتوزيع عمان الاردن طبعه الاولى 2009 صفحة ١١٠